مبنيّان فى حال من الأحوال، وأمّا من ذهب إلى أنّهما مبنيّان فقال إنّما قلت ذلك لأنّ هذه الحروف زيدت على بناء المفرد فى التثنية والجمع فنزلا منزلةَ ما رُكّب من الاسمَيْن نحوِ خمسة عشر وما أشبهه، وهذا القول أيضا يفسد من وجهَيْن أحدهما أنّ التثنية والجمع وُضِعا على هذه الصيغة لأن يدلّا على مَعْنَيَيْهما من التثنية والجمع وإنّما يفرد المفرد فى الحكم لوحود لفظه وإذا كان كذلك لم يجز أن يُشْبِهها ما رُكّب من شيئين منفصلين كخمسة عشر وما أشبهه، والوجه الثانى أنّهما لو كانا مبنيّيْن كان يجب أن لا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما لأنّ المبنىّ ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه فلمّا اختلف هاهنا آخر التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دلّ على أنّهما معربان لا مبنيّان، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين أمّا قولهم أنّها هى الإعراب كالحركات بدليل أنّها تتغيّر تغيُّرَ الحركات فالجواب عنه من ثلاثة أوجه أحدها أنّ القياس كان يقتضى أن لا تتغيّر كقراءةِ من قرأ إنَّ هٰذانِ لَساحِرَانِ على لغة بنى الحارث بن كعب إلّا أنّهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللَّبْس ألا ترى أنّك لو قلت ضرب الزيدان العمران لوقع الالتباس وليس هذا بمنزلةِ المقصور فى نحو ضرب مُوسَى عيسَى لأنّ المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد لأنّه ليس من شرط وصف المقصور أن يكون مقصورا وكذلك التوكيد بخلاف المثنّى والمجموع لأنّه من شرطِ وصفِ المثنّى أن يكون مثنّى ومن شرطِ وصفِ المجموع أن يكون مجموعا فكذلك التوكيد فبان الفرق بينهما، والّذى يدلّ على أنّ هذه الأحرف ليست إعرابا كالحركات أنّها لو كانت هى الإعرابَ كالحركات لكان يجب أن لا يُخِلّ سقوطُها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات لأنّ سقوط الإعراب لا يخلّ